

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

دراسة عن إسهام الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول والجهات الأخرى
صاحبة المصلحة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة
بحقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان * *

موجز

توضح مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في هذه الدراسة مدى مساهمة الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يدل على إمكاناتها الكبيرة في مجال الوقاية. وتقدم الدراسة عدة توصيات موجهة إلى الإجراءات الخاصة والدول ومنظومة الأمم المتحدة، من بين جهات أخرى، لتعزيز دور الوقاية هذا. وينبغي أن تعتمد جميع الإجراءات الخاصة وجهة نظر وقائية في عملها، ولا سيما في الطريقة التي تصوغ بها تحليلاتها وتوصياتها. وينبغي للدول والأمم المتحدة بدورها أن تستخدم عملها على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى بأن تواصل المفوضية تحليل أثر عمل الإجراءات الخاصة على الوقاية والإبلاغ عنه.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعيد ابتغاء تضمينه أحدث المعلومات.

** يُعمّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قُدم بها فقط.



المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3السياق	- ثانياً
4الإجراءات الخاصة والوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان	- ثالثاً
إسهام الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات	- رابعاً
7المتعلقة بحقوق الإنسان	
7ألف - الأعمال والتقارير المواضيعية	
10باء - الزيارات القطرية	
12جيم - البلاغات والبيانات العامة والإجراءات الجماعية وأنشطة أخرى	
15دال - أفضل الممارسات والمساعدة التقنية	
16الشراكات	- خامساً
18الاستنتاجات والتوصيات	- سادساً

Page

Annex

21

أولاً - مقدمة

1- سلم مجلس حقوق الإنسان في قراره 6/42 بالأهمية الخاصة للدور الذي يقوم به نظام الإجراءات الخاصة كأداة للوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، بسبل منها الرصد و/أو الإبلاغ و/أو تقديم توصيات إلى الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ودعا المجلس، في القرار نفسه، الإجراءات الخاصة إلى أن تواصل تحديد نهج عملية للوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وإدراجها في تقيّماتها وتوصياتها، واستكشاف سبل أخرى للإسهام في تعزيز تعاون الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة من أجل تحسين تحقيق الولاية الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعد دراسة عن مساهمة الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تقدمها إليه في دورته الخامسة والأربعين.

2- وقرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره 113/45، تأجيل وإعادة جدولة تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف والتي لم تتمكن المفوضية من تنفيذها في عام 2020، بما في ذلك إعداد هذه الدراسة. وسينظر المجلس في الدراسة في دورته الثامنة والأربعين.

ثانياً - السياق

3- عرف الأمين العام الوقاية بأنها بذل كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان على تقيادي اندلاع الأزمات التي تلحق خسائر فادحة بالإنسانية وتقوض المؤسسات والقدرات اللازمة لتحقيق السلام والتنمية⁽¹⁾. وفي النداء المعنون "أسمى التطلعات: نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان"، حدد أيضاً نظام حقوق الإنسان بوصفه أفضل أداة وقائية لدينا والأساس الحاسم للحفاظ على السلام. فالوقاية، التي تتخلل كل ما تفعله الأمم المتحدة، تتقاطع مع جميع أركان المنظمة.

4- وأبرز الأمين العام كذلك الصلة بين حقوق الإنسان والوقاية في ندائه المذكورة أعلاه الداعي إلى العمل:

لقد جعلت من الوقاية أولوية عليا وخيطاً مشتركاً يتخلل عمل المنظمة، سواء في جهود الإصلاحية أو في عملية صنع القرارات الرئيسية والبرمجة. وتكتسي اعتبارات حقوق الإنسان أهمية محورية في هذه الجهود. والواقع أنه لا يوجد ضمان أفضل للوقاية من أن تفي الدول الأعضاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وهناك ارتباط موثق وثيقاً جيداً بين تمتع المجتمع والتزامه بحقوق الإنسان - بما في ذلك عدم التمييز - وصموده في وجه الأزمات. وأرى أن الوقاية مسؤولية مشتركة بين كل الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، التي تدعم الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال برنامجنا الداخلي للوقاية.

وعلاوة على ذلك، فإن نداء الأمين العام للعمل يتيح فرصة للدول والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للتعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة.

5- وتمثل الوقاية أيضاً أولوية من أولويات المفوضية. فقد التزمت المفوضية في خطتها الإدارية بالعمل على إيجاد ثقافة للوقاية تسترشد بحقوق الإنسان وبتوصيات آليات حقوق الإنسان.

(1) انظر <https://www.un.org/en/chronicle/article/meeting-prevention-challenge>

6- ويشجع اعتماد نهج وقائي على اتباع أسلوب أكثر استراتيجية في التعامل مع حقوق الإنسان من خلال توقع المشاكل المحتملة في وقت مبكر وإيجاد حلول لها ما دام هناك وقت وحيز لتغيير اتجاه الأحداث. ويعزز ذلك الاتساق من خلال التأكيد على ترابط مختلف أنواع حقوق الإنسان وتشجيع الاستجابات الأكثر شمولية. ويسلط الضوء أيضاً على الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق الإنسان في حل المشاكل التي تواجهها المجتمعات. وتسهم الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالركائز الأخرى للأمم المتحدة، في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة استدامة السلام.

7- وفي هذه الدراسة، يجري تناول الوقاية من منظور واسع يشمل جميع حقوق الإنسان وينظر إلى الوقاية من منظور قصير ومتوسط وطويل الأجل. فهي تشمل مجموعة إجراءات حقوق الإنسان برمتها، من تقديم الإرشادات المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية، والرصد والإبلاغ عن تنفيذها، والمساهمة في نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر إلى تقديم المشورة والتوصيات الخاصة بالمساعدة التقنية للدول. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين ارتبطت الوقاية في كثير من الأحيان بالأزمات الناشئة من منظور السلام والأمن، فإن التطورات الأخيرة، ولا سيما جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أثبتت أن الأزمات تنشأ بطرق متنوعة. ولذلك ينبغي التفكير في الوقاية فيما يخص جميع أنواع القضايا الناشئة، بما فيها تلك المتعلقة بالجائحات وتغير المناخ والهجرة وغيرها من الظواهر العالمية التي يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان. ويشمل منظور الوقاية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أثبت التاريخ بالفعل أن جذور العديد من النزاعات تكمن في كثير من الأحيان في عدم المساواة أو التمييز أو المصاعب الاقتصادية.

8- ومن هذا المنظور، يمكن أن تسهم جل الإجراءات التي تتخذها الإجراءات الخاصة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان. والهدف من هذه الدراسة هو أن توضح، بطريقة غير شاملة، الكيفية التي يمكن بها لمختلف الأدوات والأنشطة التي يقوم بها المكلفون بولايات أن تسهم في مساعدة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثالثاً - الإجراءات الخاصة والوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان

9- يمثل نظام الإجراءات الخاصة ثروة من الخبرات الفنية والطاقات الوقائية تتركز في مجموعة تضم نحو 80 فرداً يعملون في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

10- وقد حددت الإجراءات الخاصة الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها أولوية من الأولويات. وجرى مناقشات مخصصة في الاجتماعات السنوية⁽²⁾ وأثناء التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة. وتؤكد المعلومات التي جمعت في هذه المناسبات أن الوقاية جزء لا يتجزأ من عمل الإجراءات الخاصة. فهي تتخذ إجراءات مبكرة وتقي من انتهاكات حقوق الإنسان في حالات قطرية محددة وفي مختلف القضايا المواضيعية من خلال التقارير المواضيعية والاتصالات والزيارات القطرية وغيرها من الأنشطة، مثلاً بعقد منتديات وإجراء مشاورات وإصدار بيانات ونشرات صحفية، وكذلك من خلال العمل الجماعي، بما في ذلك من جانب اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة. وعلاوة على ذلك، تساعد الإجراءات الخاصة الدول والأمم المتحدة بتقديم المشورة بشأن تنفيذ التزامات حقوق الإنسان، التي لها دور وقائي هام ويمكن أن توفر للدول والأمم المتحدة أدوات مفيدة لفهم القضايا الناشئة والوقاية منها

(2) انظر، على سبيل المثال، الوثيقتين A/HRC/40/38 وA/HRC/43/64.

والاستجابة لها. ويمكن أن يشكل دعم الإجراءات الخاصة للدول من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من استراتيجية وقائية أوسع نطاقاً.

11- وللإجراءات الخاصة سلطة تنبيه المجتمع الدولي والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك الوقاية من الانتهاكات قبل وقوعها. وتتلقى الإجراءات الخاصة، باعتبارها أكثر آليات الوصول إليها في مجال حقوق الإنسان، تحذيرات من أشخاص من جميع أنحاء العالم. وغالباً ما تكون أول من يلاحظ العلامات الأولية لأزمة ناشئة أو من يعرب عن قلقه إزاء تطورات مقلقة بشأن قضايا مواضيعية من قبيل تغير المناخ والهجرة والتكنولوجيات الجديدة وتقلص الحيز المخصص للمجتمع المدني. وتعمل أيضاً جرس الإنذار عندما يكون السلام والأمن على المحك من منظور حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، غالباً ما يشار إلى الإجراءات الخاصة باسم "عيون وآذان" مجلس حقوق الإنسان.

12- ويرد ذكر البعد الوقائي صراحة في ولايات عدة إجراءات خاصة، مما نتج عنه وضع استراتيجيات وقائية محددة وتناول مفهوم الوقاية في التقارير والتوصيات. وتُدمج الوقاية أيضاً في الزيارات القطرية للإجراءات الخاصة وغيرها من الأنشطة.

13- ويشير مجلس حقوق الإنسان صراحة في العديد من قراراته المنشئة أو المجددة لولايات الإجراءات الخاصة إلى الوقاية (17 ولاية). ولئن كانت قرارات أخرى لا تتضمن إشارة محددة إلى الوقاية، فإنها توفر ولاية واسعة ومنتينة بما فيه الكفاية للمكلفين بولايات لترسيخ عملهم الوقائي.

14- وفي عام 2021، أعدت الإجراءات الخاصة التي تتناول القضايا المواضيعية 38 تقريراً (33 عن المواضيع التي تندرج في نطاق اختصاصها و5 عن الزيارات القطرية) يركز على مفهوم الوقاية أو يتناوله، وهو رقم ثابت منذ عام 2020، عندما صدر 37 تقريراً من هذا القبيل (22 عن المسائل المواضيعية و15 عن الزيارات القطرية). ويمثل هذا المجموع زيادة عن السنوات الثلاث السابقة، عندما نشرت 33 تقريراً من هذا النوع (17 عن القضايا المواضيعية و16 عن الزيارات القطرية) في عام 2019، و35 تقريراً من هذا النوع (22 عن القضايا المواضيعية و13 عن الزيارات القطرية) في عام 2018، و24 تقريراً من هذا النوع (20 عن القضايا المواضيعية و4 عن الزيارات القطرية) في عام 2017.

15- وفي الفترة من 2017 إلى 2021، أشار المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى الوقاية في 16 تقريراً (7 عن القضايا المواضيعية و9 عن الزيارات القطرية). وكان من بين المكلفين بولايات الآخرين الذين نشطوا بشكل خاص في هذا الموضوع: المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، 14 تقريراً (7 عن القضايا المواضيعية و7 عن الزيارات القطرية)؛ والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، 12 تقريراً (6 عن القضايا المواضيعية و6 عن الزيارات القطرية)؛ والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، 9 تقارير (7 عن القضايا المواضيعية و2 عن الزيارات القطرية)؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، 8 تقارير (7 عن القضايا المواضيعية و1 عن زيارة قطرية)؛ والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، أيضاً 8 تقارير (4 عن القضايا المواضيعية و4 عن الزيارات القطرية).

16- وقد تأمل عدد من المكلفين بولايات، في نهاية فترة ولايتهم، في دور الوقاية في عملهم، بما في ذلك الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان⁽³⁾، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال⁽⁴⁾، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽⁵⁾، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً⁽⁶⁾، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه⁽⁷⁾.

17- وعلاوة على ذلك، تناول العديد من المكلفين الجدد بولايات موضوع الوقاية في تقاريرهم التي تحدد رؤيتهم وأهدافهم للولاية. ومن بين هؤلاء المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽⁸⁾، والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية⁽⁹⁾، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁰⁾، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹¹⁾، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً⁽¹²⁾، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي⁽¹³⁾.

18- وقد أدرجت الإجراءات الخاصة المكلفة بمعالجة حالة حقوق الإنسان في بلدان أو أقاليم محددة هي أيضاً نهجاً وقائياً في عملها وقدمت توصيات تهدف إلى التصدي لتكرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان والأقاليم الخاضعة لاختصاصاتها. وتناول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار مسألة مكافحة التعصب الديني ومنعه والتحرّيز على الكراهية والعنف⁽¹⁴⁾ وركز خلال السنوات الماضية على عملية تشريعية تهدف إلى منع العنف ضد المرأة. واعتمد أيضاً التركيز على الوقاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي⁽¹⁵⁾، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا⁽¹⁶⁾،

-
- (3) A/HRC/46/32.
(4) A/HRC/44/45.
(5) A/HRC/43/40.
(6) A/75/290.
(7) A/HRC/41/42 و Corr. 1.
(8) A/75/210.
(9) A/HRC/47/28.
(10) A/HRC/46/27.
(11) A/75/165.
(12) A/76/264.
(13) A/HRC/48/50.
(14) A/72/382.
(15) A/HRC/46/68 و A/HRC/43/76.
(16) A/HRC/44/23 و A/HRC/41/53.

والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا⁽¹⁷⁾، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽¹⁸⁾، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال⁽¹⁹⁾.

رابعاً- إسهام الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- الأعمال والتقارير المواضيعية

19- تشكل التقارير المواضيعية أداة أساسية للتصدي للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق إمكانات الإنذار الوقائي والمبكر لولايات الإجراءات الخاصة. والتقارير المواضيعية تزيد الوعي بما للقضايا الناشئة من أثر على حقوق الإنسان، وهو أمر أساسي لأي استراتيجية وقائية فعالة. ويصدر المكلفون بولايات توصيات تقدم المشورة التقنية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في بناء قدرات كل منها من أجل الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى.

20- ويقدم التقرير السنوي للأمم العام عن استنتاجات الإجراءات الخاصة وتوصياتها والتقارير السنوي للإجراءات الخاصة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لمحة شاملة عن هذه التقارير والقضايا الرئيسية المعالجة.

21- وفي عام 2021، قدم العديد من المكلفين بولايات تقارير تتناول الوقاية. وأوضح المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات كيف يسهم ضمان الوصول إلى العدالة في سياق الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال المساءلة والوقاية من وقوع انتهاكات وتجاوزات في المستقبل⁽²⁰⁾، وركز أيضاً على الممارسات الجيدة لمنع حالات إغلاق الإنترنت⁽²¹⁾. وركزت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على منع ومكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً خلال جائحة كوفيد-19⁽²²⁾. وتناول الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسألة تخفيف عبء الدين، والوقاية من أزمة الاستدانة، ودور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية⁽²³⁾. وتناولت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً مسائل الإسكان والأراضي والممتلكات في حالات التشرد باعتبارها خطوة أساسية للوقاية من التشرد وتخفيف أثره والتوصل إلى حلول دائمة⁽²⁴⁾. وركز المقرر الخاص المعني

(17) A/HRC/33/62 و A/HRC/36/61.

(18) A/HRC/42/61 و A/HRC/45/55.

(19) A/HRC/42/62 و A/HRC/45/52 و Corr.1.

(20) A/HRC/47/24.

(21) A/HRC/47/24/Add.2.

(22) A/HRC/46/31.

(23) A/HRC/46/29.

(24) A/HRC/47/37.

بقضايا الأقليات على القيود المسموح بفرضها على حرية التعبير من أجل الوقاية من الضرر⁽²⁵⁾. وقدمت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان توصيات تهدف إلى مساعدة الدول على تصميم وتنفيذ أطر للتصدي للتمييز ضد المسنين والتمييز القائم على السن والوقاية منهما⁽²⁶⁾. وتناول الخبر المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية مفهومي الوقاية والجبر في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاعتراف بالاعتبارات الجنسية والهوية والتعبير الجنسانيين⁽²⁷⁾.

22- وقدم المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، توصيات بشأن كيفية معالجة الثغرات في الوقاية من أشكال الرق المعاصرة والتصدي لها على النحو الذي تمارسه المنظمات الإجرامية المنظمة⁽²⁸⁾. وأبرزت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية للوقاية والحماية من جميع أشكال الاتجار، ولا سيما في سياقات النزاع والعمل الإنساني، فضلاً عن الالتزامات الإيجابية للدول فيما يتعلق بتحديد هوية الضحايا، وتقديم المساعدة للضحايا، وإعادة إلى الوطن⁽²⁹⁾. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه توصيات من أجل إحراز مزيد من التقدم في الوقاية من قتل الإناث أو حالات قتل النساء والفتيات المتصلة بنوع الجنس⁽³⁰⁾.

23- وأوضح المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، كيف أدى عمل المكلف بالولاية على مر السنين إلى الوقاية من انتهاكات الحق في السكن اللائق أو إلى زيادة التدقيق العام في عمليات الإخلاء القسري، والتشرد، وعدم ملائمة ظروف السكن، وغير ذلك من انتهاكات الحق في السكن اللائق⁽³¹⁾.

24- وفي عام 2020، ركزت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب على ما للسياسات والممارسات الرامية إلى الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته من أثر على حقوق الإنسان⁽³²⁾. ونظرت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان في اتخاذ تدابير وقائية لضمان حماية الأشخاص ذوي المهق في جميع أنحاء العالم⁽³³⁾. واعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نص المداولة رقم 11 بشأن الوقاية من الحرمان التعسفي من الحرية في سياق الطوارئ الصحية العامة⁽³⁴⁾. وأوضح الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الخطوات العملية وأوجز التدابير العملية التي ينبغي للدول ومؤسسات الأعمال اتخاذها للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في سياقات النزاع وما بعد النزاع ومعالجتها، مع التركيز على زيادة العناية الواجبة

.A/HRC/46/57 (25)

.A/HRC/48/53 (26)

.A/HRC/47/27 (27)

.A/76/170 (28)

.A/76/263 (29)

.A/76/132 (30)

.A/HRC/47/43 (31)

.A/HRC/43/46 (32)

.A/75/170 (33)

.A/HRC/45/16، المرفق الثاني. (34)

بحقوق الإنسان والحصول على تعويض⁽³⁵⁾. وأبرز المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار الحاجة إلى سياسات نشطة ومتعددة الأبعاد في مجال الذاكرة من أجل التصدي بشكل ملائم لجرائم الماضي ومنع تكرارها⁽³⁶⁾.

25- وتناولت الوقاية عدة تقارير مواضيعية صدرت في عام 2019. وتناول المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الأزمات الإنسانية والكوارث والحق في الغذاء⁽³⁷⁾، وقدم المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب الآمنة وحقه في خدمات الصرف الصحي تقريراً عن مسألة حصول المشردين قسراً على المياه والصرف الصحي⁽³⁸⁾. وركزت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم على الطريقة التي يسهم بها الحق في التعليم في الوقاية من الجرائم الوحشية أو الانتهاكات الجماعية أو الجريمة لحقوق الإنسان⁽³⁹⁾. وتناولت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية كيف يمكن للإجراءات في مجال الفنون والثقافة أن تسهم إسهاماً كبيراً في إنشاء وتطوير واستدامة مجتمعات يتم فيها إعمال حقوق الإنسان بشكل متزايد، مما يساهم في الوقاية من الجرائم الفظيعة ضمان سلم مستدام⁽⁴⁰⁾.

26- وفي العام نفسه، خصص المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار تقريرين لمسألة ضمانات عدم التكرار كأداة وقائية⁽⁴¹⁾، بينما قدم في عام 2018 دراسة مشتركة حول مساهمة العدالة الانتقالية في منع انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁴²⁾، وفي عام 2017 خصص تقريراً كاملاً لنفس القضية⁽⁴³⁾. وفي هذا التقرير الأخير، أيد المقرر الخاص اتباع نهج إداري للوقاية يسهم في كسر حواجز المعرفة والخبرة القائمة، التي تعوق العمل الوقائي الفعال، ويساعد على توسيع نطاق الوقاية وممارستها في "المراحل الأولى" بطريقة منهجية ومنظمة. وهذا النهج أداة للتخطيط يمكن أن تلقي الضوء أيضاً على الصلات الهامة بين الوقاية وحقوق الإنسان واستدامة السلام.

27- واحتلت الوقاية أيضاً مكانة بارزة في عمل الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان، التي وضعت خطة العمل الإقليمية بشأن المهق في أفريقيا (2017-2021) وقدمتها إلى مجلس حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾. والوقاية ركيزة من ركائز خطة العمل، التي تشمل تدابير لجمع بيانات مفصلة، وللتثقيف والتوعية، سواء بين الجمهور عموماً أو بين الفئات المهمشة، ولا سيما بشأن حقوق الإنسان وواجبات الدولة، ولتحديد الأسباب الجذرية للانتهاكات.

28- وفي تقريرين⁽⁴⁵⁾، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية توصيات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونظم أيضاً مشاورات إقليمية استئيد من نتائجها في وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لإعداد ورصد وتقييم هياكل وعمليات ونتائج السياسات الإنمائية المراعية لحقوق الإنسان⁽⁴⁶⁾.

(35) A/75/212.

(36) A/HRC/45/45.

(37) A/HRC/37/61.

(38) A/HRC/39/55.

(39) A/74/243.

(40) A/HRC/37/55.

(41) A/HRC/42/45 و A/74/147.

(42) A/HRC/37/65.

(43) A/72/523.

(44) A/HRC/37/57/Add.3.

(45) A/HRC/39/51 و A/73/271.

(46) A/HRC/42/38.

وينبغي أن تكون هذه السياسات بمثابة أداة للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان في سياق العمليات الإنمائية.

29- وتناولت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مفهوم الوقاية في عدة تقارير وتوصيات⁽⁴⁷⁾، بما في ذلك، في عام 2012، الوقاية من العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان⁽⁴⁸⁾.

30- وحل المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد حالات سوء فهم الحق في حرية الدين أو المعتقد والأسباب الجذرية للانتهاكات وقدم توصيات بشأن الوقاية من العنف المرتكب باسم الدين، ومعالجة مظاهر الكراهية الدينية الجماعية، والتصدي للتعصب والتمييز الدينيين في مكان العمل، وتحديد الفجوة بين الالتزامات الدولية بمكافحة الأعمال التي تتم عن عدم التسامح والممارسات الوطنية في تزايد التعصب الديني في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁹⁾.

31- وفي عام 2016، قدم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تقيحاً لدليل منع ممارسات تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة⁽⁵⁰⁾.

باء - الزيارات القطرية

32- خلال السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19، أجرت الإجراءات الخاصة ما بين 60 و80 زيارة قطرية كل عام. وقد أدت التوصيات التي أصدرها المكلفون بولايات بعد هذه الزيارات، فضلاً عن تعاونهم مع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في متابعة تلك التوصيات، دوراً هاماً في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن للمكلفين بولايات الوصول إلى الأشخاص والأقاليم التي لا تتاح للآخرين إمكانية الوصول إليهم في كثير من الأحيان، وتشكل زيارتهم للبلدان التي توجد في حالات ما بعد النزاع أو النزاع أو الأزمات فرصة عظيمة لمنظومة الأمم المتحدة.

33- وخلال الزيارات القطرية، يستطيع المكلفون بولايات تقييم حالة حقوق الإنسان في البلدان وفقاً لولاية كل منهم. ويجتمعون بممثلي السلطات الوطنية، بمن فيهم أعضاء الجهاز القضائي والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، والوكالات الحكومية الدولية الأخرى، والصحافة لدى عقد مؤتمر صحفي في نهاية الزيارة.

34- وتشكل هذه الزيارات في حد ذاتها جانباً حاسماً من جوانب القدرات الوقائية لنظام الإجراءات الخاصة، حيث إنها غالباً ما تكون، من خلال اتصالها بجميع أصحاب المصلحة، أول من يلاحظ علامات أزمة ناشئة.

35- وعلى مر السنين، اتخذت الإجراءات الخاصة إجراءات مبكرة فيما يتعلق بعدة حالات قطرية. وعلى وجه الخصوص، حذر المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو

(47) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/26/49 و Corr.1 و A/57/204 و A/58/313 و A/62/306 و A/63/339 و A/65/295 و A/66/313 و A/67/326.

(48) A/HRC/20/33.

(49) A/HRC/28/66 و A/HRC/25/58 و A/69/261 و A/72/365.

(50) A/HRC/32/39/Add.4. يُعرف النص المنقح الآن باسم "بروتوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.XIV.3).

تسغفاً، في عام 1994، من احتمال وقوع إبادة جماعية في رواندا. ومنذ ذلك الحين، حذر المكلفون بولايات من الشواغل الناشئة فيما يتعلق، مثلاً، بإسرائيل وأفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين وميانمار والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الأرض الفلسطينية المحتلة.

36- والتعامل المبكر مع الدول من ميزات الإجراءات الخاصة. فعلى سبيل المثال، قبلت زمبابوي مؤخراً لأول مرة زيارة اثنين من المكلفين بولايات (المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء والمقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات)، اللذين تمكنا من تقديم توصيات إلى الحكومة بشأن سبل الوقاية من وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

37- وقام المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمان عدم التكرار بأربع زيارات تتعلق بالخدمات الاستشارية وزيارة قطرية كاملة إلى سري لانكا في الفترة من آذار/مارس 2015 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2017. وقد أتاحت هذه الزيارات للمكلف بالولاية تقديم مشورة خبراء موجهة إلى السلطات بشأن كيفية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والوقاية من تكرارها، بسبل منها إشراك كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل مكتب دعم بناء السلام وتوطيد التعاون معها من أجل تقديم الدعم اللازم للبلد.

38- واستناداً إلى تقرير الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان والتوصيات التي أعدتها عقب زيارتها القطرية إلى ملاوي في عام 2016⁽⁵¹⁾، حدّثت الحكومة القانون الجنائي وقانون التشريح من أجل التصدي بشكل أفضل للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي المهق.

39- وأوصت المقررة الخاصة المعنية بالمشردين داخلياً، استناداً إلى زيارتها للنيجر في آذار/مارس 2018، بأن تعتمد الحكومة استراتيجية شاملة لحماية ومساعدة المشردين داخلياً⁽⁵²⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، أصبحت النيجر أول دولة أفريقية تعتمد قانوناً وطنياً من أجل حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، فأدرجت بذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) في القانون المحلي.

40- وأشادت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في تقريرها عن زيارتها للجبل الأسود في عام 2019، بالجهود التي يبذلها الجبل الأسود للوقاية من أشكال محددة من الاتجار، وبخاصة الاتجار بالأطفال لأغراض التسول والزواج غير القانوني، من خلال استراتيجيات الإدماج التي تستهدف المجتمعات المتضررة، وأوصت بأن تواصل الحكومة استراتيجية الوقاية التي تركز على البرامج التعليمية والتصدي للزواج غير المشروع وإجراء تقييم لهذه البرامج كاستراتيجية للحد من خطر الاتجار بالأشخاص⁽⁵³⁾.

41- ورحب الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، في تقريره عن زيارته لليونان في عام 2019، بجهود مكتب المدعي العام للمحكمة العليا، والأمانة العامة للمساواة بين الجنسين، وغيرهما من كيانات الدولة لزيادة الوعي العام من خلال وسائل الإعلام والبرامج التعليمية، في إطار جهود اليونان الرامية إلى الوقاية من العنف الجنساني ضد المرأة، فلاحظ أن هناك حاجة إلى نهج أكثر استراتيجية للوقاية، بما في ذلك التثقيف الموجه والطويل الأجل والتوعية بأسباب العنف الجنساني وعواقبه⁽⁵⁴⁾. وأوصى الحكومة بزيادة جهود الوقاية التي تولي الاعتبار أيضاً لتنوع النساء واحتياجاتهن الخاصة، ولا سيما احتياجات أولئك اللواتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز أو أولئك اللاتي هن في أوضاع هشّة،

(51) A/HRC/34/59/Add.1.

(52) A/HRC/38/39/Add.3، الفقرة 74(أ).

(53) A/HRC/44/45/Add.1، الفقرة 76(أ).

(54) A/HRC/44/45/Add.1، الفقرة 64.

مثل الأقليات والمهاجرات واللاجئات والنساء ذوات الإعاقة والمسنات والمثليات ومغائرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين⁽⁵⁵⁾.

42- وليس إجراء الزيارة نهاية العملية بل بدايتها. فمتابعة التقييمات والتوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة وتنفيذها يؤديان دوراً وقائياً رئيسياً.

43- ويمكن أيضاً للمكلفين بولايات أن يعملوا معاً على المتابعة. وفي شباط/فبراير 2021، نشر 10 خبراء في مجال حقوق الإنسان تقييماً لمتابعة حكومة سرى لانكا لأكثر من 400 توصية قُدمت بعد الزيارات القطرية العشر التي أُجريت من عام 2015 إلى عام 2019 وتدعو السلطات ومجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات محددة⁽⁵⁶⁾.

44- ولا تزال المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تستخدم التوصيات الصادرة عن نظام الإجراءات الخاصة. ويتضمن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان جميع توصيات آليات حقوق الإنسان المتعلقة بالبلدان⁽⁵⁷⁾. وفي عام 2020، أطلقت المفوضية نسخة منقحة من الفهرس تتضمن وظائف بحث معززة - مثلاً بحسب المجموعة أو الموضوع أو هدف التنمية المستدامة - من أجل الوصول بشكل أسرع وأسهل إلى توصيات آليات حقوق الإنسان. ويسهم الرابط بين توصيات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في اتباع نهج وقائي فعال. وتدعم المفوضية أيضاً الدول في إنشاء الآليات الوطنية للإبلاغ عن توصيات آليات حقوق الإنسان ومتابعتها.

جيم - البلاغات والبيانات العامة والإجراءات الجماعية وأنشطة أخرى

45- تسهم الإجراءات الخاصة في الوقاية من خلال بلاغاتها، ونشراتها الصحفية، وإجراءاتها الجماعية.

46- وتبعث الإجراءات الخاصة كل عام ما بين 500 و600 بلاغ⁽⁵⁸⁾. وهي تستخدم البلاغات لتلفت انتباه الحكومات والكيانات الأخرى إلى قضايا حقوق الإنسان، وتؤكد من جديد الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بالوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتتناول حالات الانتهاكات والتجاوزات، وتسهم في تعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان لدى الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك دعماً لإصلاحات تشريعية ومؤسسية وسياساتية محددة. ويمكن أن توفر البلاغات نظرة متعمقة عن أنماط الانتهاكات وطبيعتها ونطاقها، وأن تساعد على إثارة شواغل حقوق الإنسان في مرحلة مبكرة.

47- وتصدر الإجراءات الخاصة رسائل ادعاء ونداءات عاجلة ورسائل أخرى. ويمكن أن تضع رسائل الادعاء والنداءات العاجلة على السواء حداً للانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان وأن تردع الجناة عن ارتكاب هذه الانتهاكات، مما يسهم في الوقاية. وفي بعض الأحيان، تُستخدم النداءات العاجلة بدورها لتُعالج بسرعة الحالات الفردية التي يحتمل أن تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان قريباً ولمحاولة منع وقوع انتهاكات أصلاً.

48- وتتناول رسائل أخرى مزيداً من قضايا حقوق الإنسان النظمية. وتقدم الإجراءات الخاصة من خلالها المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها تصميم التشريعات أو السياسات أو الممارسات القائمة لتمثل

(55) المرجع نفسه، الفقرة 92(أ).

(56) انظر <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26715&LangID=E>

(57) انظر <https://uhri.ohchr.org>

(58) نص هذه الرسائل متاح على الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org>

امتثالاً تاماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه البلاغات وسيلة لتقديم مشورة تقنية مجددة إلى الدول، وقد اعتُبرت أداة وقائية ناجحة. فعلى سبيل المثال، بعث المقرر الخاص بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق بلاغاً في 22 حزيران/يونيه 2018 إلى حكومة كندا أعرب فيه عن قلقه من أن التشريع المقترح لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان قد لا يعترف بالحق في السكن وقد لا يحدد أهداف وجدول زمنية واضحة للقضاء على التشرد. وفي أعقاب هذا البلاغ وغير ذلك من أعمال الدعوة والتعاون مع المجتمع المدني، اعتمد البرلمان الكندي استراتيجية وطنية جديدة للإسكان في حزيران/يونيه 2019. وأقرت الحكومة في ردها المؤرخ 10 نيسان/أبريل 2019 بأن هذا التشريع الهام ما كان ممكناً لولا مساهمة المقرر الخاص وأعضاء المجتمع المدني.

49- وقد ألفت بعض البلاغات والبيانات الصحفية والتقارير⁽⁵⁹⁾ وفيلم وثائقي للمقرر الخاص نفسه الضوء على الأثر على الحق في السكن الناجم عن شركات الأسهم الخاصة الكبيرة والمستثمرين الماليين، الذين تسهم ممارساتهم التجارية في زيادة عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن وفي تشريد الأسر المعيشية المنخفضة الدخل في بلدان كثيرة.

50- وفي كانون الثاني/يناير 2018، عقب عدة بلاغات من المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، تم تعليق برنامج حماية أبراج المياه والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي كانت ستتفذه حكومة كينيا، مما حال دون الإخلاء القسري لأفراد مجتمع سينغوير الأصلي من أراضي أجدادهم والحد من التوترات الاجتماعية.

51- ويمارس المكلفون بولايات دوراً وقائياً هاماً بإصدار بلاغات مشتركة يُوجّه الكثير منها إلى عدة دول و/أو جهات فاعلة أخرى، وتغطي قضايا مواضيعية متعددة، وتهدف إلى تنادي انتهاكات حقوق الإنسان أو منع حدوث مزيد من التصعيد. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك البلاغ المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في مخيمي الهول وروج في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية الذي بعثته المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب و12 إجراء آخر من الإجراءات الخاصة إلى 57 دولة؛ والبلاغ المتعلق بادعاءات الاحتجاز التعسفي والعمل القسري للعمال الأويغور وغيرهم من عمال الأقليات داخل منطقة شينجيانغ الأيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي وخارجها، الذي بعثه الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال وستة إجراءات خاصة أخرى إلى أكثر من 150 شركة صينية وأجنبية.

52- ويساهم الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في منع انتهاكات حقوق الإنسان بإصدار آراء وبدء إجراءات عاجلة. وفي عام 2020، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 698 حالة اختفاء قسري مزعومة جديدة إلى الدول، منها 78 حالة أُحيلت في إطار إجراءاته العاجل؛ واستطاع ذلك الفريق العامل توضيح 313 حالة. وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 92 رأياً بموجب إجراءاته العادية المتعلقة بالبلاغات؛ وتلقى معلومات تشير إلى أن 19 شخصاً على الأقل من الأشخاص الذين اعتمد الفريق آراء بشأنهم سابقاً قد أُطلق سراحهم. وترد في الموقع الشبكي للمفوضية أمثلة أخرى توضح كيف أحدثت البلاغات تغييراً⁽⁶⁰⁾.

(59) A/HRC/10/7 وA/HRC/34/51.

(60) انظر <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Making-a-difference.aspx>

53- وللأنشطة العامة والجماعية للإجراءات الخاصة القدرة على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وتبنيه المجتمع الدولي، والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة. وتشمل هذه الإجراءات المسائل المواضيعية والمسائل القطرية على السواء.

54- وقد عملت الإجراءات الخاصة بانتظام على زيادة الوعي بالتطورات الناشئة فيما يتعلق بقضايا مثل تغير المناخ والهجرة والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وتأثير كوفيد-19 والتكنولوجيات الجديدة وتقلص حيز المجتمع المدني والعنصرية وعدم المساواة، على سبيل المثال لا الحصر. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية صفحة تبين مشاركتها في مسائل مواضيعية شاملة⁽⁶¹⁾. ومن خلال العمل المشترك، يعالج المكلفون بولايات الظواهر العالمية من زوايا مختلفة ويقدمون استجابات شاملة. فعلى سبيل المثال، أثار المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء ناقوس الخطر بشأن الأزمة الغذائية الآخذة في الظهور في عام 2008، مما أدى إلى عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع.

55- ومن الأمثلة الحديثة أن المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب أدلت، في تموز/يوليه 2021، ببيان مع مكلفين بولايات آخرين عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وحث المكلفون بولايات المجتمع الدولي في البيان على الاجتماع من أجل تعزيز آليات المساءلة وأدواتها وعملياتها العملية والفعالة للوفاء الكامل بالالتزامات المقطوعة بشأن حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب⁽⁶²⁾.

56- وتؤدي الإجراءات الخاصة دوراً في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المشاركة في طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تنظيم الأحداث والمشاورات وحلقات العمل في مختلف البلدان. وهذه الأنشطة تقرب نظام حقوق الإنسان من الناس على أرض الواقع، وتسمح في الوقت نفسه للمكلفين بولايات بجمع وجهات نظر متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة والعودة بها إلى الأمم المتحدة. وهذا الوصول المرن إلى الجهات صاحبة المصلحة هو أحد القيم المضافة الرئيسية للإجراءات الخاصة، وهو يمثل ميزة واضحة من حيث الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي استغلالها على نطاق أوسع.

57- وقد أتاح النهج الابتكاري لنظام الإجراءات الخاصة إمكانية التعامل مع الجهات صاحبة المصلحة غير التقليدية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المؤسسات التجارية. وهذه إحدى مزايا النظام التي ينبغي الحفاظ عليها، حيث إن التعامل مع الجهات صاحبة المصلحة غير التقليدية يسهم بالتأكيد في فعالية أي استراتيجية وقائية.

58- وفي هذا الصدد، عُقد المنتدى السنوي التاسع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، بشأن موضوع "منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية: مفتاح مستقبل مستدام للناس والكوكب".

59- وقدم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال أيضاً مشروعاً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وبعد أن قدم الفريق العامل في عام 2020 تقريراً عن هذا الموضوع دعا فيه الدول والمؤسسات التجارية والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات مشددة، فإنه يركز الآن على أنشطة أخرى. فهو، على سبيل المثال، يعمل مع برنامج

(61) انظر <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx>

(62) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Terrorism/SR/Closing_jointSPstatement_Afghanistan.pdf

الأمم المتحدة الإنمائي ليضع للشركات والحكومات والكيانات الدولية التي تعمل مع مؤسسات الأعمال التجارية مجموعة أدوات تركز على دور مؤسسات الأعمال التجارية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ ويضع خارطة طريق للكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة أن تدمج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أنشطتها المتعلقة بالسلام والأمن؛ ويضع إطاراً جديداً للكيفية يمكن بها للشركات أن تشارك في عمليات العدالة الانتقالية وكيف تفعل ذلك بطريقة تتفق مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومبادئ العدالة الانتقالية؛ ويضع ورقة عن الكيفية التي يمكن بها لمؤسسات الأعمال التجارية أن تدمج الوقاية من الفضائح وغيرها من المؤشرات في العمليات التجارية المتعلقة بإبلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان.

60- وستركز الدورة الرابعة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، المقرر عقدها يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021، على موضوع "منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات". وسيحلل المنتدى في تلك الدورة الممارسات والتحديات والفرص والمبادرات في سياق معالجة مسألة منع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات.

61- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أجرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) مع المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، مقابلة في إطار فيلم وثائقي حول أنشطة شركات التكنولوجيا مثل جوجل وأبل وإنستغرام والملوكة لفيس بوك، التي يزعم أنها مكنت من ظهور سوق غير قانوني للعبيد عبر الإنترنت من خلال تقديم طلبات تستخدم لشراء وبيع عاملات المنازل عبر الإنترنت. وكان للفيلم الوثائقي تأثير عام قوي، ونتيجة لذلك، رد فيس بوك، حسب التقارير، بحظر أحد الهاشتاغات المعنية وإغلاق 703 حسابات على إنستغرام. ونظراً للاهتمام الشديد بمسألة أسواق الرقيق عبر الإنترنت، نظم المقرر الخاص، بالاشتراك مع هيئة الإذاعة البريطانية، عرضاً عاماً للفيلم الوثائقي خلال المنتدى السنوي الثامن المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عقد في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

دال - أفضل الممارسات والمساعدة التقنية

62- تصدر الإجراءات الخاصة بالمبادئ التوجيهية أو أفضل الممارسات الموجهة إلى الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمساعدتها على منع انتهاكات حقوق الإنسان.

63- وفي عام 2020، قدمت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان خلاصة لأفضل الممارسات في مجال حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي المهق⁽⁶³⁾. وفي عام 2019، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية تقريراً يتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن التنفيذ العملي للحق في التنمية⁽⁶⁴⁾، وقدم المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً تقريراً عن مبادئ حقوق الإنسان وحماية العمال من التعرض للمواد السامة⁽⁶⁵⁾.

64- وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 أن من الضروري دعم حقوق الإنسان من أجل الاستجابة بفعالية لمختلف أنواع الأزمات. وأظهرت أيضاً بوضوح أن الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ارتقى المكلفون بولايات إلى مستوى

(63) انظر <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Albinism/A-75-170-Addendum.pdf>

(64) A/HRC/42/38. انظر أيضاً الفقرة 28 أعلاه.

(65) A/HRC/42/41.

التحدي الذي تطرحه جائحة كوفيد-19. واتخذوا مبادرات عديدة أثبتت أن حقوق الإنسان كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من حماية الناس أثناء الأزمة وأن من الضروري العمل معاً من أجل وضع استجابات فعالة. وأصدروا المشورة للدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، واستحدثوا أدوات ابتكارية وواصلوا عملهم الوقائي والرصدي. ونتيجة لذلك، صدرت سلسلة من الوثائق، من خلال وسائل مختلفة، تغطي طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك السلام والأمن. وجمّعت ونُشرت على صفحة شبكية مخصصة عبارات للصوت الجماعي للإجراءات الخاصة ومعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها بشأن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك مذكرة إعلامية ورسم بياني⁽⁶⁶⁾. وحتى 25 آب/أغسطس 2021، أصدرت الإجراءات الخاصة 155 بياناً صحفياً، و14 وثيقة توجيهية وأدوات مرجعية أخرى، و19 تقريراً رسمياً، ودراسة غير رسمية واحدة عن جائحة كوفيد-19.

65- فعلى سبيل المثال، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بياناً أيدته ولايات أخرى دعت فيه الدول إلى ضمان ألا تؤدي الظروف الاستثنائية الناجمة عن الجائحة وتدابير الاستجابة التقييدية إلى انتهاكات لحق المرأة في حياة خالية من العنف. وفي أعقاب هذه الدعوة، بدأت الدول تنفيذ التدابير المناسبة للاستجابة للوضع. فعلى سبيل المثال، بعثت حكومة البرتغال برسالة إلى رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة بينت فيها التدابير التي اتخذتها للوقاية من العنف المنزلي وضمن سلامة ضحايا العنف المنزلي ودعمهم أثناء الاحتجاز.

66- وتناول الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى في تقريره لعام 2020 الحالة السياسية للبلد، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، وأوصى بأن تعزز الحكومة التدابير المحددة والعملية، بما في ذلك التدابير التي تستهدف القطاع غير الرسمي، المتخذة لمنع الأزمة الصحية المتصلة بجائحة كوفيد-19 من أن تصبح أزمة غذائية واجتماعية⁽⁶⁷⁾.

خامساً - الشراكات

67- لا يمكن أن تحدث الوقاية منعزلة. وينبغي أن يكون التعاون والشراكة مع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني جزءاً من استراتيجية وقائية للإجراءات الخاصة.

68- وتعمل الإجراءات الخاصة بنشاط مع جهات فاعلة خارج جنيف ونيويورك. وهذه القدرة على الاتصال على جميع المستويات والعودة بمنظورات بعيدة المدى إلى الأمم المتحدة هي إحدى القيم المضافة الرئيسية للإجراءات الخاصة.

69- وتقع مسؤولية الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان على عاتق الدول في المقام الأول. ولدى الإجراءات الخاصة، كما أبرز أعلاه، مجموعة متنوعة من الأدوات لمساعدة الدول على الوفاء بهذه المسؤولية. والتعاون بين الدول والمكلفين بولايات أمر أساسي لكي تحقق هذه الأدوات إمكاناتها. وأصبحت طبيعة التعاون ومداه أكثر وضوحاً مؤخراً من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك على الموقع الشبكي للمفوضية وفي التقرير السنوي للإجراءات الخاصة. وقد أُحرز تقدم، حيث فتح مزيد من الدول أبوابها أمام المكلفين بولايات، وطلبت منهم المشورة واستجابات لبلاغاتهم. وينبغي الإشادة بالدول المتعاونة مع الإجراءات الخاصة لقيامها بذلك، وينبغي أن تتمتع هذه الدول بما يقابل ذلك من تعريف بها. غير أن بعض الدول ما زالت لا تتعاون مع المكلفين بولايات، أو تتعاون مع قلة مختارة فقط. وينبغي اعتبار عدم

(66) انظر <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx>

(67) A/HRC/45/55، الفقرة 89.

تعاون الدول مع آليات حقوق الإنسان علامة إنذار مبكر مثيرة للقلق يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يعالجها من زاوية وقائية. والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هما أيضاً شريكان أساسيان في الوقاية.

70- ويتعاون المكلفون بولايات مع مختلف آليات حقوق الإنسان في مبادراتهم الوقائية. وشارك المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، على سبيل المثال، بنشاط في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. وشاركت عدة إجراءات خاصة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فضلاً عن عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري، في حلقات عمل للخبراء حول خطة عمل الرباط. وشارك المكلفون بولايات أيضاً في إطار الإيمان من أجل الحقوق لمفوضية حقوق الإنسان، الذي هو متابعة عن كتب لخطة عمل الرباط، للعمل مع الجهات الفاعلة الدينية والجهات الفاعلة القائمة على الإيمان بشكل مباشر أكثر، مما يشجعها على تعزيز الحق في حرية الدين أو المعتقد ومنع التعصب الديني.

71- وتمشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 6/42، زادت الإجراءات الخاصة من مشاركتها مع كيانات الأمم المتحدة وممثلها الآخرين، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكذلك مع عدة هيئات حكومية دولية. وقد فعلت ذلك بشكل فردي ولكن أيضاً كنظام. وأتاح لها تنوع خبراتها ومشاركتها أن تتفاعل بطرق متعددة مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة.

72- فعلى سبيل المثال، أكمل المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استعراضاً شاملاً للدرجة التي تكفل بها الأمم المتحدة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البرامج المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية والبرامج الإنسانية على الصعد القطري والإقليمي والعالمي وإدراجهم فيها. واسترشد باستعراضه في وضع إطار للسياسات وخطط العمل والمساءلة على نطاق الأمم المتحدة بشأن تعزيز النهج العام للمنظمة في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

73- وفي حزيران/يونيه 2021، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية⁽⁶⁸⁾. واقترح المقرر الخاص في التقرير خريطة طريق لإنشاء هذه الآلية الدولية الجديدة. وأعدت المقترحات الواردة في التقرير بتعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية. وفي 19 حزيران/يونيه 2021، أوصى مؤتمر العمل الدولي، خلال دورته 109، بأن تبدأ منظمة العمل الدولية وتشارك في مناقشات بشأن مقترحات ملموسة لإنشاء آلية تمويل دولية جديدة، مثل صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، يمكن أن تكمل وتدعم جهود تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية العالمية. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها للإجراءات الخاصة أن تتعاون مع وكالات أخرى لاقتراح وتنفيذ حلول ابتكارية لقضايا حقوق الإنسان، وللوقاية في نهاية المطاف من وقوع مزيد من الانتهاكات.

74- وقد عملت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية على حفظ التراث الثقافي في النزاعات، بما في ذلك من خلال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إعداد دراسة أساسية لوضع دليل يشجع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنوع الثقافي وصون التراث الثقافي في العمل الإنساني، والأمن، وبناء السلام، وعمليات حفظ السلام.

75- وفي عام 2018، احتفالاً بالذكرى العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، أطلقت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة خطة عمل أصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً بطريقة تتفق مع المبادئ التوجيهية⁽⁶⁹⁾. ونظراً لنجاح خطة العمل، التي انقضت مدتها في عام 2020، فقد تم تمديدتها.

76- وقد عززت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة بنظام الإجراءات الخاصة على نطاق الأمم المتحدة. وأثبتت هذه الجهود نجاحها، كما يتضح من تعاون بعض المكلفين بولايات مع مجلس الأمن، وهيكل بناء السلام في المنظمة، وهيكل أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أعم، مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن الأمثلة الحديثة على هذا التعاون رسالة سنوية يبعثها رئيس لجنة التنسيق إلى مجلس الأمن كوسيلة لتقاسم المعلومات عن أعمال الإجراءات الخاصة التي تعتبر ذات صلة بأعمال مجلس الأمن من حيث المسائل القطرية والمواضعية.

77- وتتفاعل الإجراءات الخاصة مع مجلس الأمن بطرق شتى، بما في ذلك من خلال مشاركتها في الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا، والاجتماعات غير الرسمية، والإحاطات الإعلامية الرسمية. وشارك عدد من المكلفين بولايات في اجتماعات بصيغة آريا⁽⁷⁰⁾. وأقامت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب علاقة عمل مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

78- وشارك عدد من المكلفين بولايات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

79- وتعاونت الإجراءات الخاصة مع هيكل بناء السلام، مثلاً من خلال تبادل المعلومات الخاصة بالزيارات القطرية وتقديم المشورة بشأن الحالات القطرية أو المجالات المواضيعية، بما في ذلك لتقديم المعلومات للاستجابات البرنامجية التي يدعمها صندوق بناء السلام.

80- وبذلت جهود لزيادة التعريف بعمل الإجراءات الخاصة وتوصياتها وتيسير الوصول إليه (انظر الفقرة 20 أعلاه).

81- ولإظهار قيمة نظام حقوق الإنسان للدول والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، جُمعت قصص جيدة عن الأثر الإيجابي للإجراءات الخاصة، بما في ذلك على الصعيد القطري، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية⁽⁷¹⁾.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

82- يمكن أن تساعد عدة جوانب من عمل الإجراءات الخاصة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتطوي هذه الجوانب أيضاً على إمكانية الإسهام في استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية بما يتماشى مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وتتضمن تقارير الإجراءات الخاصة توصيات ملموسة قد تسهم في الوقاية إذا نُفذت. والزيارات

(69) انظر <https://www.globalprotectioncluster.org/gp20/> خطة العمل متاحة في الموقع الشبكي التالي:

https://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/20180523-gp20-plan-of-action-final.pdf.

(70) انظر <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Engagementwithotherintergovernmentalfora.aspx>

(71) انظر <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Preventioncessationhumanrightsviolations.aspx>

القطرية أداة أخرى عملية من أدوات الوقاية. ويؤدي العمل في مجال الدعوة مع الدول والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة لضمان إدماج حقوق الإنسان في الاستجابات للأزمات أو القضايا الناشئة دوراً رئيسياً في مجال الوقاية.

83- وتبرز الأمثلة الواردة في هذه الدراسة التجارب والممارسات المشتركة للإجراءات الخاصة وتوضح كيف تحسنت حالة الأفراد والجماعات عقب الإجراءات التي اتخذها المكلفون بولايات. وعلاوة على ذلك، تصف الدراسة كيف يمكن لعمل الإجراءات الخاصة بشأن التشريع مع البلد المعني أن يسهم في الوقاية، وتبين أن متابعة التوصيات الصادرة عن المكلفين بولايات يمكن أن يكون لها أثر وقائي كبير. ويمكن للسكرتير والمبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعت بمبادرة من المكلفين بولايات أن تعزز الوقاية أيضاً. وثبت أيضاً أن تحديد الممارسات الجيدة ومجالات المساعدة التقنية مفيد من منظور الوقاية.

84- ولئن كان لا يوجد أي شك في أن الإجراءات الخاصة يمكن أن تساعد الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن التحدي يكمن في كفاءة تعاون الدول والأمم المتحدة مع الإجراءات الخاصة بطريقة مناسبة ومنتظمة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لطرق التغلب على الاختناقات المحتملة وتحقيق إمكانات الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية على نحو كامل. وفي غالب الأحيان، لا تكمن المشكلة في عدم توافر المعلومات أو عدم إمكانية الوصول إليها. ولذلك ينبغي أن تُعطى الأولوية لتحديد سبل لكفاءة إيلاء الاهتمام المناسب في الوقت المطلوب للمسائل التي يثيرها المكلفون بولايات.

85- وينبغي للدول ومجلس حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، إيلاء اهتمام إضافي لمتابعة توصيات الإجراءات الخاصة وتنفيذها. وقد وضعت الإجراءات الخاصة نفسها أدوات للمتابعة. غير أن تنفيذ التوصيات يقع في المقام الأول على عاتق الدول، التي ينبغي أن تولي نفس الاهتمام لتوصيات جميع آليات حقوق الإنسان. وينبغي النظر أيضاً من زاوية الوقاية في مسائل التعاون مع الإجراءات الخاصة أو عدم التعاون معها. ويجدر الترحيب، في هذا السياق، بكون بعض الدول قد أنشأت آليات وطنية لمتابعة جميع التوصيات كأداة هامة لتتبع التنفيذ. وينبغي للمجلس أن يوفر للدول الوقت والحيز الكافيين لتبادل المعلومات بصورة أكثر منهجية بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويوفر البند 5 من جدول الأعمال فرصة جيدة لإجراء مناقشة موسعة بشأن ذلك الموضوع. وينبغي أيضاً الإشارة تحديداً إلى أنشطة المتابعة في ولايات الإجراءات الخاصة.

86- وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يهيئ حيزاً إضافياً للدول لتبادل خبراتها ومعلوماتها عن التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بدعم حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ربما بمشاركة المكلفين بالولايات ذات الصلة. ويمكن أن تجري هذه الأنواع من التبادلات خارج المجلس أيضاً، من خلال حوار متواصل بين المكلفين بولايات والبلدان المعنية.

87- والوقاية أولوية شاملة بالنسبة للإجراءات الخاصة. ومع ذلك، لا تصمم ولايات الإجراءات الخاصة أو تنفذ كلها مع وضع استراتيجية وقائية صريحة في الاعتبار. ومن حيث التصميم، من المهم لمجلس حقوق الإنسان أن يكفل أن جميع القرارات التي تتشئ ولاية من ولايات الإجراءات الخاصة أو تجدها تتضمن إشارة إلى الوقاية. وفيما يتعلق بالتنفيذ، ينبغي أن تقوم الإجراءات الخاصة، في إطار تعاون وثيق مع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومنها كيانات الأمم المتحدة، باعتماد منظور وقائي في عملها، بما في ذلك من حيث كيفية صياغة تحليلاتها وتوصياتها، وأن تحدد أهداف الوقاية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وينبغي للدول والأمم المتحدة بدورها أن تستفيد على نحو أفضل من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، لفتح المجال للعمل الوقائي والحفاظ عليه بالنظر إلى تعاونها مع الدول في هذه المسائل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمفوضية أن تواصل تجميع وتحليل

أثر عمل الإجراءات الخاصة على الوقاية بهدف تصميم طرق أفضل لاستخدام إمكانات الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية.

88- ولكي تكون الوقاية فعالة، فإنها لا يمكن أن تحدث منعزلة. وينبغي أن يكون التعاون والشمولية مع الهيئات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني جزءاً من استراتيجية وقائية. ويجب أن تصل توصيات الوقاية وعلامات الإنذار المبكر التي تحددها الإجراءات الخاصة إلى السلطات الوطنية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من وجود قنوات اتصال فعالة بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة لتمكين صانعي القرار من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. ويمكن للإجراءات الخاصة أن تساعد على سد الفجوة مع الكيانات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك على الصعيد الوطني، مثلاً بدعوتها لحضور الاجتماعات ذات الصلة وتبادل خبراتها. وتتيح الإصلاحات التي أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً، ولا سيما تمكين نظام المنسقين المقيمين، فرصة جيدة لضمان إدراج مساهمات الإجراءات الخاصة على نحو أفضل في الخطة السياسية والبرنامجية على الصعيد القطري، بهدف مساعدة الدول في نهاية المطاف على الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان.

89- ومن التحديات التي تواجه الوقاية تجزؤ المعارف والخبرات في مجال العمل الوقائي. ومن شأن اتباع نهج شامل بين جميع الإجراءات الخاصة أن يساعد على معالجة هذا القصور. ومن المهم أيضاً وجود تعاون وثيق ومساعدة متبادلة بين مختلف الآليات. وينبغي أن تتخذ مختلف آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية نهجاً أكثر استراتيجية إزاء الوقاية. ويمكن إقامة أوجه التآزر بإيجاد طرق أفضل وأكثر انسياباً لتبادل المعلومات فيما بين مختلف الآليات لضمان علم كل منها بما تفعله سواها من الآليات وأين تفعله. وينبغي أيضاً استكشاف مجموعة متنوعة من سبل ووسائل التشاور فيما بين مختلف الآليات. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في إشراك المكلفين بولايات في الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما إشراك أولئك الذين تعاملوا مع البلد قيد الاستعراض.

90- وقد أسهمت الإجراءات الخاصة إسهاماً حقيقياً في الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان باستخدام السبل المتاحة لها بما يتماشى مع ولاياتها. ويستحق هذا العمل الكبير الاعتراف به وتعزيزه كأحد إنجازات نظام الإجراءات الخاصة، وينبغي مواصلة تطويره مع استمرار الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في طلب الدعم للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، وفي الوقت الذي تواصل فيه المنظمة بحزم مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

Annex

Prevention in the resolutions establishing mandates of special procedures

17 mandates (31 per cent) have resolutions specifically referring to prevention. They are the Independent Expert on the enjoyment of human rights by persons with albinism, the Working Group on Arbitrary Detention, the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, the Special Rapporteur on the rights of indigenous peoples, the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, the Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination, the Special Rapporteur on the human rights of migrants, the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, the Independent Expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity, the Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences, the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence, the Special Rapporteur on the negative impact of unilateral coercive measures on the enjoyment of human rights and the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences.
